

وايضا الجرد عذره لا يعصب الاخوات المنفردات  
اصلا بل تكون الاخت مع عذره صاحبة فرض  
فاذا كانت مع اخات لاب وام واخت لاب  
فلا ولي نصف المال وللثانية سدسه  
وللمجد الباقي وذهب ابن مسعود الى ان الجرد  
يقاسم مالم ينتقص حظه من الثلث وافقه  
فيه زيد وان بني العلات لا يعتد بهم  
في المقاسمة مع بني الاعيان وافق عليه عليا  
وان الاخوات المنفردات ذوات فروض مع  
الجرد كما عند علي رضي الله عنه وقد خص  
صاحب الكتاب قول زيد بالذكر لان ابانوسفا  
ومجرد الاخت اقول في القسمة دون قول علي  
وابن مسعود ومن رسم المغني انه اذا كانت  
ابو حنيفة في جانب وصاحبا في جانب  
كان هو خيرا في اختيار اري القولين شسا  
فتفصيل قول زيد تفصيل علي جلية قولها  
فلذلك قال **وعند زيد ثابت الجرد مع بني**

الاعيان

**الاعيان والعلات افضل الامرين من المقاسمة**  
**ومن ثلث جميع المال اذ الم يجتلط بهم ذو سهم**  
**وتفسير المقاسمة ان يجعل الجرد في القسمة**  
**كاحد الاخوة فيقسم المال بينه وبين الاخوات**  
لذا كرمثل حط الانثيين ويجعل نصيبه  
مع الاخوة كمنصيب واحد منهم وذلك لانه  
يستبه الاب من جهة ويستبه الاخون جهة  
اخرى فوفرناعليه حقه من الشبهين فحفلنا  
كالاب في حجب الاخوة لام وكالاخوة في قسمة  
الميراث ما دامت المقاسمة خيرا له فاذا اتين  
خيرا له اعطيناه ثلث المال لانه مع الاولاد يوثق  
السدس في الاخوة يضاعف ذلك وايضا  
اذا قسم المال بين الابوين فللام الثلث  
وللاب الثلثان وهما في الدرجة الاولى ولما  
كان الجرد والجردة في الدرجة الثانية وكات  
للجردة السدس كان الجرد ضعفه اعني الثلث  
فاذا كان مع الجرد واحد اخذنا بالمقاسمة نصف